

مذكرة عامة عدد 15 لسنة 2005

الموضوع : تحليل أحكام الفصل 44 من القانون عدد 90 لسنة 2004 المؤرخ في 31 ديسمبر 2004 والمتعلق بقانون المالية لسنة 2005.

تلخيص

**الترفيغ في نسبة المدخرات القابلة للطرح بالنسبة
إلى مؤسسات القرض من 75% إلى 85%**

I . تم بمقتضى الفصل 44 من القانون عدد 90 لسنة 2004 المؤرخ في 31 ديسمبر 2004 المتعلق بقانون المالية لسنة 2005 الترفيع في نسبة المدخرات القابلة للطرح من الربح الخاضع للضريبة على الشركات بالنسبة إلى المؤسسات البنكية والمؤسسات المالية للإيجار المالي من 75% إلى 85% .

II . تطبق نسبة 85% على مؤسسات القرض المعنية بعنوان الأرباح المحققة بداية من غرة جانفي 2004 إلى غاية موفى ديسمبر 2006.

طبقاً لأحكام الفصل 48 من مجلة الضريبة على دخل الأشخاص الطبيعيين والضريبة على الشركات تطرح المدخرات التي تكونها مؤسسات القرض (المؤسسات البنكية ومؤسسات الإيجار المالي) بعنوان الديون غير ثابتة الاستخلاص غير التي تكون قابلة للطرح كلياً وبمعناى تقلص قيمة السندات في حدود 75% من الربح الخاضع للضريبة.

وتطبق نسبة 75 %:

- بالنسبة للمؤسسات البنكية : بعنوان الأرباح المحققة ابتداء من سنة 1998 إلى غاية 31 ديسمبر 2006.

- بالنسبة للمؤسسات المالية للإيجار المالي : بعنوان الأرباح المحققة ابتداء من سنة 2002 إلى غاية 31 ديسمبر 2006.

وعلى هذا المستوى، تم بمقتضى الفصل 44 من قانون المالية لسنة 2005 الترفيع في نسبة المدخرات القابلة للطرح والمنصوص عليها أعلاه من 75% إلى 85%.

وتشمل نسبة 85% :

- بالنسبة للمؤسسات البنكية :

● المدخرات بعنوان الديون غير ثابتة الاستخلاص غير التي تكون قابلة للطرح كلياً،

● المدخرات بعنوان تقلص قيمة الأسهم والمنايات الاجتماعية .

- بالنسبة للمؤسسات المالية للإيجار المالي :

● المدخرات بعنوان الديون غير ثابتة الاستخلاص غير التي تكون قابلة للطرح كلياً،

● المدخرات بعنوان تقلص قيمة الأسهم المدرجة ببورصة الأوراق المالية بتونس.

ويتم الطرح بنسبة 85% حسب نفس الشروط المنصوص عليها بمجلة الضريبة على دخل الأشخاص الطبيعيين والضريبة على الشركات وتطبق بالنسبة إلى كل مؤسسات القرض المعنية على الأرباح المحققة بداية من غرة جانفي 2004 إلى غاية موفى ديسمبر 2006.

ولمزيد من التوضيحات في ما يتعلق بالمدخرات القابلة للطرح من قبل مؤسسات القرض وشروط طرحها، يمكن الرجوع إلى المذكرة العامة عدد 17 لسنة 2002.

مثال :

لنفترض أنّ مؤسسة قرض لها صفة بنك، حققت بعنوان سنة 2004 ربحا جبايئا قبل طرح المدخرات بـ 15.000.000 د ولنفترض أنّ مؤسسة القرض المذكورة قامت خلال نفس السنة بتكوين :

* مدخرات بعنوان الديون غير ثابتة الاستخلاص تتعلق بـ:

- ديون مستحقة على مؤسسات تنشط بمناطق التنمية بـ 4.000.000 د ؛

- ديون مستحقة على مؤسسة تمرّ بصعوبات اقتصادية بـ 2.000.000 د ؛

* مدخرات بعنوان تقلص قيمة الأسهم والمنابات الاجتماعية بـ 750.000 د ؛

على أساس ما سبق يضبط الربح الخاضع للضريبة لمؤسسة القرض المذكورة كما يلي :

- الربح الجبايئي قبل طرح المدخرات : **15.000.000 د**
- طرح المدخرات :

* المدخرات بعنوان الديون المسندة

لفائدة المؤسسات الناشطة بمناطق التنمية

(في حدود 100% من الربح الخاضع للضريبة) :

4.000.000 د

11.000.000 د

- الربح الخاضع للضريبة :

* المدخرات بعنوان الديون غير ثابتة الاستخلاص للمؤسسات الأخرى
وبعنوان تقلص قيمة الأسهم والمنابات الاجتماعية :

● الحدّ المسموح به 11.000.000 د × 85% = 9.350.000 د

● المدخرات المكوّنة والقابلة للطرح :

- بعنوان الديون غير ثابتة الاستخلاص : 2.000.000 د

- بعنوان تقلص قيمة الأسهم والمنابات

الاجتماعية : 750.000 د

- الربح الخاضع للضريبة 8.250.000 د

المدير العام للدراسات

والتشريع الجبائي

الإمضاء : آمنة الغربي